رواد الدراسات الأكاديمية في مجال الوثائق

أ.د عماد أبو غازي

أستاذ الوثائق المتفرغ

كلية الآداب- جامعة القاهرة

بدأت الدراسة الأكاديمية لعلوم الوثائق في مصر مع بداية الخمسينيات من القرن الماضي، بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات بجامعة فؤاد الأول (جامعة القاهرة الآن)،[1] وكان ذلك المعهد أول معهد أكاديمي في مصر والمنطقة العربية يُدرّس علوم الوثائق والمكتبات، وقد تحول هذا المعهد بعد سنوات قليلة إلى قسم للمكتبات والوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة،[2] ويعد هذا القسم الأصل الذي تفرعت عنه كل أقسام المكتبات والوثائق والمعلومات في الجامعات المصرية منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي، والتي قارب عددها الآن عشرين قسماً، كما شارك عدد من أساتذته في تأسيس دراسات المكتبات والوثائق بالجامعات المصرية.[3]

وقد تطورت دراسة الوثائق في الجامعة المصرية منذ عام ١٩٥١ ومرت بمراحل من المد والجزر، ومازالت إلى يومنا هذا تعاني من كثير من المعوقات،[4] لكن الرواد الأول من الأكاديميين الذين درّسوا في هذا القسم كان لهم إسهاماً علمياً بارزاً في مجال دراسات الوثائق بشكل عام والوثائق العربية بشكل خاص.

هذا وقد جاء افتتاح الدراسات الأكاديمية في تخصص الوثائق تلبية لاحتياجات مجتمعية، علمية وعملية، حيث ساد ـ آنذاك ـ إحساس عميق بالحاجة إلى مثل هذا النوع من الدراسات لتحقيق التراث المخطوط عموماً، والتراث الوثائقي المخطوط على وجه الخصوص، كنتيجة لازدياد اهتمام الباحثين في الدراسات التاريخية بالوثائق كمصدر أساسي من مصادر التأريخ، وعندما صدر "قانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١ بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات في جامعة فؤاد الأول"[5]، أشارت المذكرة الإيضاحية لهذا القانون إلى "أن الحاجة أصبحت ماسة إلى العناية بدراسة الوثائق المختلفة التي

يقوم عليها تاريخ مصر في كل أدواره، ودراسة فن المكتبات، وما يتصل بهاتين الناحيتين من العلوم اللازمة للنهضة بالعلوم التاريخية المصرية ونشر المخطوطات التي يتألف منها تراث مصر الثقافي، وتنظيم المكتبات العديدة في البلاد ..."[٦]، وقد نص القانون على أن إنشاء المعهد جاء بهدف "دراسة الوثائق الخطية والعلوم المتصلة بتاريخ مصر، والعمل على تشجيع الدراسات الفنية والعلمية المرتبطة بها ولدراسة فن المكتبات وإعداد المتخصصين فيها"[٧]، وقد كان واضحاً في ذهن القائمين على الجامعة في ذلك الوقت أن هذا المعهد ينبغي أن ينشأ مقتدياً بالمعاهد والمؤسسات العلمية المثيلة التي قامت في الغرب[٨]، والتي سبقتنا في هذا الاتجاه بأكثر من قرن الزمان[٩].

وفي ذلك الوقت كان قد بات من الأمور الواضحة المستقرة في أذهان المتخصصين في التاريخ أن المناهج البحثية الحديثة في الدراسات التاريخية لابد أن تعتمد على المصادر الأصلية وفي مقدمتها الوثائق، الأمر الذي يستدعي التنقيب عن هذه الوثائق، والعمل على حفظها، وإتاحتها للباحثين، وهو ما كان يتطلب أمرين اثنين: أولهما، الاهتمام بمؤسسات حفظ الوثائق في مصر، وثانيهما، إعداد أجيال من المتخصصين القادرين على التعامل مع الوثائق؛ وبالتالي الاهتمام بعلوم الوثائق والأرشيف، فجاء إنشاء المعهد خطوة على طريق تطور الدراسات الاجتماعية والإنسانية في الجامعة المصرية، وهو تطور يعكس مدى ارتباط هذه الدراسات بالمحيط السياسي والاجتماعي وتلبيتها لمتطلباته.[١٠]

وقد نجح المؤرخ محمد صبري "السوربوني"[١١] الذي أصبح أول مدير للمعهد الجديد في إقناع وزير المعارف آنذاك الدكتور طه حسين[١٢] بالمشروع؛ فصدر القرار بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات.

لكن؛ هل كان إنشاء المعهد في مطلع الخمسينيات من القرن الماضي، هو النقطة التي يمكن أن ننطلق منها ونؤرخ بها للبداية الحقيقية لدراسات الوثائق العربية وبحوثها في مصر؟

إذا كانت الدراسات الوثائقية الحديثة بشقيها ـ أي اتخاذ الوثيقة موضوعاً للبحث، واعتمادها مصدراً للمعلومات خاصة في مجال الدراسات التاريخية ـ قد ارتبطت بالتحديث وبظهور الدولة القومية في أوروبا،[١٣] فإن الأمر لم يختلف في مصر؛ فقد بدأ الاهتمام بحفظ الوثائق ثم استخدامها كمصادر للدراسة التاريخية مع تكوين الدولة الحديثة ومؤسساتها وظهور الأفكار القومية، كما ارتبط كذلك بموجة المد الاستعماري الأوروبي الزاحف على المنطقة العربية وما صاحبه من اهتمام استشراقي بدراسة المنطقة وتاريخها[١٤].

لقد ارتبطت بدايات دراسة الوثائق العربية بالكشوف الأولي للبردي العربي في مصر في أوائل القرن التاسع عشر، حيث يرجع أقدم كشف في مجال البردي العربي إلي عام ١٨٢٤، عندما عثر بعض الفلاحين في سقارة بالقرب من دير القديس أرميا بوهرميس على آنية فخارية صغيرة وجدوا بداخلها برديتان عربيتان، وقد حصل قنصل فرنسا العام في مصر حينئذ مسيو دورفتي على هاتين البرديتين، وقام بإرسالهما إلي البارون سلفستر دى ساسي المستشرق المعروف.[١٥]

وقد تزايدت تلك الكشوف خلال القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين وأضيف إليها آلاف من الوثائق بعد اكتشاف أوراق الجنيزا الخاصة بالطوائف اليهودية في مصر اعتباراً من عام ١٨٩٦[١٦]؛ ووثائق الجنيزا مجموعات من الوثائق المتعلقة بالطوائف اليهودية تم اكتشافها في مصر وترجع إلى فترة العصور الوسطى والحديثة، وقد اكتشفت محفوظة في حجرات خاصة مغلقة وفي غرف دفن بالمقابر والمعابد اليهودية بمصر، ضمن مجموعات كبيرة من الأوراق المخطوطة والكتب، بعضها كتب باللغة العربية، وحول هذه المجموعات.[١٧]

وإذا كان التفات المستشرقين للوثائق العربية قد بدأ عام ١٨٢٥، عندما قام سلفستر دي ساسي بدراسة البرديتين اللتين أهداهما إليه دروفتي ونشرهما في مجلة "العلماء" سنة ١٨٢٥ مع مجموعة أخري من البردي العربي أهديت إلي الملك لويس الثامن عشر؛[١٨] فإن الباحثين المصريين لم يتأخروا كثيراً في هذا المجال، فقبل أن ينقضي القرن التاسع عشر كان اشتغال المصريين بالوثائق العربية قد بدأ؛[١٩] حيث اعتمد علي باشا مبارك (١٨٢٤ ـ ١٨٩٣) على حجج الوقف ودفاتر الحيازة الزراعية في عمله الضخم "الخطط التوفيقية الجديدة لمصر القاهرة ومدنها وبلادها القديمة والشهيرة"[٢٠]، فكان بذلك أول من استند إلى الوثائق كمصدر للدراسة وللمعلومات في حدود ما نعلم، كما قام أمين باشا سامي (١٨٥٧ ـ ١٩٤١) بالاعتماد على الوثائق هو الآخر في تأليف كتابه "تقويم النيل"[٢١]، كذلك ضمّن الكتاب نصوصاً كاملة لعدد كبير من الوثائق الرسمية، مع صور لبعضها، وإذا تحدثنا عن جهود الرواد الأوائل في مجال استخدام الوثائق في البحث العلمي، فلابد أن نقف طويلاً أمام جهود عالم الآثار الإسلامية الرائد علي بك بهجت[٢٢] (١٨٥٨

ـ ١٩٢٤)، فإلى جانب ريادته في حقل الكشوف الأثرية، كان أول مؤرخ مصري ينشر الوثائق العربية نشراً علمياً وفقاً للقواعد الحديثة في دراسة الوثائق ويستخدمها كمصدر لمعرفة تاريخية عن الماضي وذلك من خلال مقالاته وأبحاثه العلمية،[٢٣] كما وضعت جهود علي بهجت العلمية اللبنة الأولى في صرح علم الوثائق العربية في مصر، من خلال قيامه بإتاحة المصادر الأصلية لدراسة الوثائق وتحقيقها تحقيقا علميا، ودراسة تلك المصادر الأصلية التي وضعها كتاب الوثائق العربية في العصور الوسطى؛ حيث وجه جزاء من نشاطه العلمي والبحثي إلى دراسة واحد من أهم المصادر لدراسي الوثائق العربية في العصور الوسطى، أعني كتاب "صبح الأعشى في صناعة الإنشا" للقلقشندي، كما قام سنة ١٩٠٤ بتحقيق كتاب من كتب المصطلح الوثائقي في العصر الفاطمي للمرة الأولى، وهو كتاب "قانون ديوان الرسائل" لابن منجب الصيرفي، والذي نتعرف من خلاله على أسلوب تحرير الوثائق الرسمية في ذلك العصر، وعلى نظم العمل في ديوان الرسائل.[٢٤]

ومع انتشار الوعي الأرشيفي في العالم العربي خلال القرن العشرين، الأمر الذي أتاح توافر المصـــادر الوثائقية أمام الباحثين، اتســـع اهتمام الباحثين في مجالات التاريخ والآثار بالوثائق كمصـدر للمعرفة التاريخية، لقد قادت دراسة الوثائق والتعامل معها باعتبارها مصدراً تاريخياً إلى فتح مجالات جديدة في الدراسات التاريخية لم تكن المادة المتاحة في المصادر التقليدية لدراســة التاريخ تســمح بها؛[٢٥] ففي العشــرينيات والثلاثينات من القرن العشرين ظهرت مدرسة جديدة من المؤرخين المصريين الأكاديميين الذين اعتمدوا علي الوثائق في دراســتهم للتاريخ، وإن كان اهتمامهم قد انصب على التاريخ الحديث، خاصة تاريخ مصر في القرن التاسع عشر، ومن

أبرز الأســـماء في هذا الجيل من المؤرخين، أحمد عزت عبد الكريم وأحمد الحتة ومحمد صبري السوربوني ومن بعدهم جمال الدين الشيال، وترتبط هذه المدرســة بأول مشــروع ظهر في مصــر لكتابة التاريخ اســتناداً إلى الوثائق، أعني مشــروع الملك فؤاد عندما أراد إعادة كتابة تاريخ الأســرة العلوية اعتماداً على الوثائق، فأذ شأ ر شيف عابدين التاريخي، وأتاح وثائقه لمجموعة من شباب الباحثين لينجزوا ر سائلهم العلمية عن مصر في القرن التا سع ع شر، ووفر لهم المترجمين المتخصصين ليقوموا بترجمة الوثائق التركية إلى اللغة العربية.[٢٦]

ومنذ منتصف القرن الما ضي اقتحمت الدرا سات التاريخية والأثرية مجالات جديدة معتمدة على الوثائق التي توالى الكشف عنها، خاصة في حقل دراســات التاريخ الاجتماعي والاقتصــادي وتاريخ القانون ودراســات تطور تخطيط المدن وحركة العمران فيها، فقد قدمت الوثائق تفاصــيل جديدة عن حياة البشر، كذلك أصبحت الوثائق معيناً أساسياً لمعرفة المشتغلين بترميم الآثار التي ترجع إلى فترة العصور الوسطى والعصر العثماني في عالمنا العربي، فمن خلال تلك الوثائق أصبح في إمكان علماء الآثار وخبراء الترميم إعادة بناء صورة الماضي مادياً أيضاً لا ذهنياً فقط.[٢٧]

ومن أبرز تلك الدرا سات التي اتخذت الوثيقة م صدراً أ سا سياً لها في العالم العربي، منذ خمســينيات القرن الماضــي حتى العقد الأول من الألفية الجديدة يمكن أن نشــير إلى عدة نماذج، مثل: أحمد دراج في الخمسينيات والستينيات في دراساته عن عصر برسباي[٢٨]، وفي السبعينيات محمد محمد أمين عن الأوقاف في العصر المملوكي[٢٩]، وقاسم عبده قاسم عن أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى[٣٠]، وعبد الرحيم عبد الرحمن

عبد الرحيم عن الريف المصري في القرن الثامن عشر[٣١]، ومصطفى أبو شعيشع عن الزراعة في السودان في القرن التاسع عشر[٣٢]، وفي الثمانينيات نلّي حنا عن بيوت القاهرة في القرن السابع عشر[٣٣]، ومحمد عفيفي عن الأوقاف[٣٤]، وفي التسعينيات دراسات محمد حسام إسماعيل عن تطور مدينة القاهرة[٣٥]، وخالد فهمي عن جيش محمد علي[٣٦]، ومحمد حاكم عن العلاقة بين الريف والمدينة في عصر محمد علي[٣٧].

ومنذ تأسيس معهد الوثائق ثم تحوله إلى قسم بكلية الآداب، وطوال قرابة ستين عاماً توالت الدراسات والبحوث العلمية في مجال علوم الوثائق بفروعها الثلاثة الرئيسية: الدبلوماتيقا، والأرشيف، وإدارة الوثائق الجارية، مواكبة لاهتمام الباحثين في الدراسات التاريخية بالوثائق كمصدر أساسي من مصادر التأريخ.[٣٨]

وإذا تتبعنا الجهود العلمية للرواد الأوائل من أساتذة الوثائق بمعهد الوثائق والمكتبات الذي أصبح قسماً بكلية الآداب، فسوف نجد أن الآباء المؤسسين قد اقتصر دورهم على تأسيس المعهد وإدارته والمساهمة في وضع لوائحه، دون أن يقدموا إسهامات بارزة في مجال التخصص الدقيق، وأعني هنا محمد صبري السوربوني ومحمد أحمد حسين.

فالأول كان إسهامه الأساسي في مجال الدراسات التاريخية، وعلى وجه الخصوص تاريخ الإمبراطورية المصرية منذ عصر محمد علي، وبعض الدراسات عن تاريخ أوروبا الحديث،[٣٩] كما اهتم بالقضية المصرية في مراحلها المختلفة، ومن كتاباته المبكرة في هذا الموضوع كتابه عن ثورة ١٩١٩ الذي ألفه بالفرنسية ونشره في باريس أثناء الثورة، وقد ترجم الجزء

الأول منه مؤخراً إلى العربية،[٤٠] كما كان صاحب رؤية جديدة كانت رائدة في حينها، جمعت بين الدراسات التاريخية ودراسة الأدب، من أهمها كتابه المعنون أدب وتاريخ واجتماع،[٤١] ودراسته في الشعر العربي مثل: الشوامخ،[٤٢] وخليل مطران أروع ما كتب،[٤٣] والشوقيات المجهولة.[٤٤]

أما الثاني فقدم إ سهامه الوحيد في مجال درا سات الوثائق من خلال كتاب مهم يحمل عنوان "الوثائق التاريخية"، يعتبر المرجع الأول والوحيد لسنوات طويلة في المكتبة العربية لدرا سة تاريخ الأر شيف منذ الحضارات القديمة حتى القرن العشرين.[٤٥]

ويأتي بعد هذين المؤسسين محمد حمدي البكري الذي تخرج من قسم اللغة العربية بكلية الآداب عام ١٩٤٥، وانضم إلى معهد الو ثائق والمكتبات وصار رئيساً لقسم المكتبات بين عامي ١٩٥٨ و١٩٦٧، وشغل كرسي الأستاذية للوثائق العربية في العصور الوسطى، رغم أن إنتاجه العلمي جاء بعيداً عن هذا التخصص،[٤٦] وربما كانت دراساته القليلة ذات الصلة بشكل ما بمجال الوثائق بحثه عن رموز الأعداد في الكتابة العربية،[٤٧] وبحثه عن الوثائق العربية بخطوط غير عربية.[٤٨]

أما الجيل الأول من المتخصصين الذين التحقوا بالمعهد والقسم كمدر سين منذ منتصف الخمسينيات، فقد قدموا ا سهاماً مهماً وبارزاً في مجال التخصص بفروعه المختلفة، و شكل إ سهامهم تأ سيساً معرفياً لعلوم الوثائق في مصر والعالم العربي.

فمع ظهور الدراسات الأكاديمية للوثائق برزت أسماء جديدة ربطت بين دراســـة التاريخ والآثار والوثائق كان في مقدمتهم ثلاثة من الرواد، هم: توفيق إسكندر وعبد اللطيف إبراهيم وحسن الحلوة.

أولهم: توفيق إســكندر الذي درس التاريخ في مصــر ثم ســافر إلى فرنسا وحصل على دبلوم مدرسة الوثائق في عام ١٩٥٣، وعاد ليلتحق بمعهد الوثائق ثم قسم الوثائق بكلية الآداب بجامعة القاهرة، وتدرج فيه حتى صار رئيساً للقسم، وقد قام بدراسة الوثائق العربية في الأرشيفات الإيطالية التي ترجع إلى مرحلة العصور الوسطى، وكذلك الوثائق الأوروبية المرتبطة بالعلاقات بين مصر المملوكية والجمهوريات الإيطالية، فقدم إضاءة مهمة على التاريخ المصري في العصر الوسيط من خلال دراسة تلك الوثائق التي قام بترجمة بعضها إلى العربية ونشرها محققة.[٤٩]

كما بدأ مشروع النشر العلمي بدار الوثائق القومية، بنشر السجل الأول من الســـجلات العربية بديوان المعية الســـنية،[٥٠] هذا بالإضـــافة إلى كتاباته في مجال علم الأرشيف، ومحاضراته المطبوعة حول المؤسسات الثقافية القومية الكبرى: الأرشيف والمكتبة والمتحف والفارق بينها.[٥١]

لكن الأثر العلمي الأكبر الذي تركه توفيق إسكندر يظل في مجال تخصصه الأساسي، أعني التاريخ، الذي ألف وترجم فيه العديد من الدراسات المهمة، وقدم من خلال بعضها أعمال رواد مدرسة الحوليات في فرنسا، من أهم هذه الترجمات اشتراكه في ترجمة كتاب ديل عن جمهورية البندقية،[٥٢] وفي ترجمــة كتــاب إيمري نف المؤرخون وروح الشـــعر،[٥٣] وترجمتــه

لمجموعة من الدراســات في التاريخ الاقتصــادي بعنوان: بحوث في التاريخ الاقتصادي.[٥٤]

وثانيهم: حسن الحلوة الذي درس الفلسفة في جامعة الإسكندرية، وتخرج من كلية الآداب بها عام ١٩٤٥، ثم أنهى دراسته للوثائق والتاريخ في فرنسا عام ١٩٥٩، وعاد ليلتحق بقسم المكتبات والوثائق في كلية الآداب بجامعة القاهرة، وقد اهتم بالتعريف بأصول علوم الوثائق من خلال عدد من الكتابات النظرية المهمة، منها مقاله عن علم الوثائق،[٥٥] وكتابه المهم في علم الأرشيف،[٥٦] ويعتبر البحثان من الأبحاث التأسيسية بالعربية في مجال علوم الوثائق والأرشيف.

كما طبق المناهج التحليلية والنقدية في دراسة الوثائق العربية،[٥٧] وقدم من خلال أبحاثه التي نشرها بين عامي ١٩٦٣ و١٩٧٥ عدداً من الدراسات المهمة في مجال الوثائق العربية والوثائق الأوروبية في العصور الوسطى، فضلاً عن ترجماته المهمة لعديد من الدراسات الأجنبية في مجال الوثائق والأرشيف والمكتبات والتاريخ إلى اللغة العربية.[٥٨]

أما ثالثهم فكان عبد اللطيف إبراهيم الذي كانت دراســته عن وثائق عصر السلطان الغوري في منتصف الخمسينيات من القرن الماضي فتحاً جديداً في مجال الدراسات التاريخية والوثائقية في مصر والعالم العربي.[٥٩]

كان عبد اللطيف إبراهيم الرائد الأول للدراسات الوثائق العربية في مصر والعالم العربي، ولد يوم ٢٩ إبريل سنة ١٩٢٦، والتحق بكلية الآداب في جامعة فؤاد الأول ـ القاهرة حالياً ـ في العام الجامعي ١٩٤٥ - ١٩٤٦، تخرج من قسم التاريخ في عام ١٩٤٩، والتحق بالمعهد العالي للتربية فحصل على

دبلوم التربية عام ١٩٥٠، ثم اتجه إلي دراسة الآثار الإسلامية، في معهد الآثار التابع لكلية الآداب بجامعة فؤاد الأول، وحصل على الدبلوم العالي في تخصص الآثار الإسلامية سنة ١٩٥٢، ومن هنا بدأت رحلته مع الوثائق العربية، وأمتد إسهامه العلمي في هذا المجال منذ منتصف الخمسينات من القرن العشرين حتى نهاية صيف العام الأول من القرن الجديد، قبيل وفاته في ١١ سبتمبر ٢٠٠١.

وفي هذا السياق كانت محاولة عبد اللطيف إبراهيم لتأسيس مدرسة للوثائق العربية، فمنذ الستينيات درس على يديه أجيال من المتخصصين في الوثائق والأرشيف دفعهم إلى دراسة جوانب مختلفة في الوثائق العربية بهدف الوصول إلى رؤية متكاملة للإنتاج الوثائقي العربي منذ فجر الإسلام حتى بدايات العصر الحديث[٦٠].

وقد لعب الدكتور عبد اللطيف إبراهيم منذ التحاقه بقسم المكتبات والوثائق في منتصف الخمسينات دوراً رياديًا في إرساء قواعد مدرسة أكاديمية لدراسة الوثائق العربية في مصر، وكان للتكوين العلمي الأساسي للدكتور عبد اللطيف إبراهيم في التاريخ والآثار أثره الواضح على توجهاته البحثية.

ويمكن أن نلخص جهود الدكتور عبد اللطيف إبراهيم في ثلاثة اتجاهات رئيسية:

الاتجاه الأول: ما قدمه من دراسات وأبحاث في الوثائق العربية بدأ من رسالته للدكتوراه عن وثائق السلطان الأشرف قانصوه الغوري وانتهاء بآخر أبحاثه المنشورة عن إعداد المشتغلين بالأرشيف، فعندما سجل رسالته

للدكتوراه بعنوان دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري، كانت أول رسالة أكاديمية في تخصص الوثائق، رغم أنها سجلت في قسم الآثار الإسلامية، وقد تتابع في الإشراف عليها أساتذة رواد في مجالات تخصصهم وهم: أدولف جروهمان ومحمد مصطفى زيادة وفريد شافعي، وقد حصل عليها بمرتبة الشرف الأولي من كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ قسم الآثار.[٦١]

الاتجاه الثاني: الرسائل الأكاديمية التي أشرف عليها في تخصص الوثائق طوال أربعة عقود متوالية، تنوعت فيها الرسائل بين مجالات الدراسة الثلاث في علوم الوثائق: مجال علم الدبلوماتيك وتحقيق الوثائق ونشرها، ومجال الأرشيف، ومجال إدارة الوثائق الجارية.

الاتجاه الثالث: ما قدمه من جهود في مجال تطوير الدراسة في تخصص الوثائق في جامعة القاهرة، وغيرها من الجامعات المصرية وفي بعض الجامعات العربية كذلك.

ولم تقتصر جهود الدكتور عبد اللطيف إبراهيم على ما قام به في مجال تأسيس مدرسة أكاديمية للوثائق العربية في مصر بل امتدت إلى الأشراف العلمي على الرسائل الأكاديمية في تخصصات الآثار والتاريخ، بالإضافة إلى جهوده في تأسيس المؤسسات الأرشيفية في الوطن العربي وتطويرها.

أما عن الجانب الوظيفي في حياته، فقد توفي وهو يشغل وظيفة أستاذ الوثائق غير المتفرغ ـ بقسم المكتبات والوثائق والمعلومات ـ كلية الآداب جامعة القاهرة، وذلك بعد أن تدرج في السلك الأكاديمي من وظيفة مدرس

سنة ١٩٥٦ إلى أن حصل على لقب أستاذ كرسي الوثائق العربية بجامعة القاهرة، ١٩٧٠، ثم أستاذ الوثائق المتفرغ من عام ١٩٨٦.

وقد تولى الأستاذ الدكتور عبد اللطيف إبراهيم رئاسة قسم المكتبات والوثائق بجامعة القاهرة عدة مرات، فضلاً عن إشرافه على عدد من أقسام المكتبات والوثائق في الجامعات المصرية، كما قام بالأشراف على عشرات من رسائل الماجستير والدكتوراه في الجامعات المصرية والعربية، والمشاركة في مناقشة عشرات أخرى من الرسائل في تلك الجامعات في تخصصات الوثائق والتاريخ والآثار والمكتبات، وتولى مهمة إنشاء عدد من أقسام الوثائق والمكتبات في الجامعات المصرية والعربية ووضع لوائحها.

ويتجاوز الإنتاج العلمي لعبد اللطيف إبراهيم الثلاثين دراسة ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٨٤، توزعت بين مجالات الأرشيف، وإدارة الوثائق الجارية، والكتابة العربية، وتاريخ المكتبات، والآثار الإسلامية، وتحقيق الوثائق ونشرها، والمجال الأخير تميز فيه عبد الطيف إبراهيم بالريادة، وقدم فيه أعمالاً كثيرة متميزة؛ بل كان مؤسساً لمدرسة عربية في هذا المجال.

ويبدأ انتاجه في مجال تحقيق الوثائق ونشرها برسالته للدكتوراه سنة ١٩٥٥، وأعقبها بعدد من الدراسات، أولها نشره لوثيقة الأمير أخور قراقجا الحسني،[٦٢] ثم دراسته الرائدة للتوثيقات الشرعية والإشهادات في الوثائق الخاصة في عصر المماليك الجراكسة، من خلال دراسة التوثيقات في ظهر وثيقة الغوري،[٦٣] وتعد هذه الدراسة استكمالاً لرسالته للدكتوراه، وتوالت دراساته في هذا مجال نشر وتحقيق الوثائق العربية التي ترجع للعصرين المملوكي والعثماني، والتي درس من خلالها التصرفات القانونية المختلفة

مقدماً نماذج مفردة لكل تصرف منها؛ مثل: الوقف والبيع والاستبدال والإيجار والهبة، وتعد دراسته رائدة في مجال التحليل الدبلوماتي للوثائق القانونية الخاصة.[٦٤]

كما درس الوثائق العامة العربية وأسلوب تحريرها في العصور الوسطى من خلال دراسة الوثائق العامة المحفوظة في دير سانت كاترين بشبه جزيرة سيناء.[٦٥]

وقد استفاد من خلفيته الأكاديمية المتنوعة كمتخصص في التاريخ في المرحلة الجامعية الأولى ثم في الآثار في مرحلة الدراسات العليا استفادة كبيرة في دراساته في مجال الوثائق؛ حيث كانت دراساته هادية للأثريين في كيفية الاستفادة من دراسة الوثائق على الصعيدين البحثي الأكاديمي والعملي الميداني، وقد قدم بحثين مهمين في المؤتمرين الثاني والثالث للآثار في البلدان العربية عامي ١٩٥٧ و١٩٥٩، وقد اختارتهم المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ليعاد نشرهما ضمن مجموعة مختارة من الأبحاث العلمية حول الآثار الإسلامية التي قدمت في الدورات المتعاقبة لمؤتمر الآثار في البلاد العربية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٧٧.[٦٦]

ومن خلال واحدة من دراسته على وثائق العصر المملوكي تمكن من اكتشاف أطلال القلعة التي شيدها الأمير يشبك بن مهدي الداودار الذي شغل منصب الأمير الداودار الكبير في زمن السلطان قايتباي، وقد شيد الأمير يشبك قلعته بمنطقة السلسلة بالإسكندرية لتتحكم مع قلعة سلطانه قايتباي في مدخل الميناء القديم بالثغر السكندري، وقد نشر هذا الكشف في دراسة له بعنوان من وثائق التاريخ العربي، تضم في حقيقة الأمر بحثين منفصلين؛

الأول دراسة لوثيقة الأمير يشبك من مهدي، والثانية نشر وتحقيق ودراسة لثلاثة من الوثائق العامة المحفوظة بدير سانت كاترين، والتي ترجع للعصر العثماني، وتتعلق بتحريم سكنى اليهود بشبه جزيرة سيناء.[٦٧]

كما قدم مجموعة من الأبحاث المهمة التي استخلص فيها معلومات حول التاريخ السياسي والاجتماعي والثقافي لمصر في العصرين المملوكي والعثماني، منها دراسته لوقفية الأمير صرغتمش من عصر المماليك البحرية على مدرسته بالصليبة الطولونية، والتي استخلص من خلالها معلومات تاريخية مهمة عن النظام التعليمي في ذلك العصر،[٦٨] وله دراسة أخرى من أعماله الأخيرة تدور حول وثائق الوقف على الأماكن المقدسة.[٦٩]

ومن الموضوعات التي شغلت اهتمام عبد اللطيف إبراهيم كذلك تاريخ المكتبات في العصرين المملوكي والعثماني، وقد درسها من خلال الوثائق، فنجح في رصد واقعي لأرصدة بعض المكتبات المملوكية والعثمانية، وقدم دراسات رائدة في هذا المجال.[٧٠]

كما درس فنون الكتاب الإسلامي من تجليد وزخرفة وخط في عدد من المقالات القصيرة المتفرقة.[٧١]

وقد جمع المجموعتين الأخيرتين من الدراسات والمقالات وأضاف إليهما ونشرها في كتابه عن الكتب والمكتبات، وهذا الكتاب كتابه الوحيد.[٧٢]

ومن دراسته المهمة البحث الذي قدمه في الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية التي عقدت في دمشق عام ١٩٧٢، وقد قدم فيها عرضاً لأهم المجموعات الأرشيفية

في العالم العربي وكيفية الاستفادة منها في مجال الدراسات التاريخية والقانونية واللغوية، وختم بحثه بمقترح لتأسيس معهد عربي عالي لدراسات الوثائق.[٧٣]

وفي مجال الإعداد الأكاديمي والتدريب المستمر قدم دراستين مهمتين؛ الأولى حول إعداد المشتغلين بالوثائق،[٧٤] والثانية عن إعداد بالأرشيف،[٧٥] كما تطرق إلى الموضوع في أكثر من دراسة منشورة،[٧٦] وفي مذكرات غير منشورة قدمت للكلية وللقسم،[٧٧] كما تطرق كذلك إلى إعداد أمناء المكتبات وتدريبهم.[٧٨]

كما قدم ورقتين حول المؤسسات الأرشيفية في مصر،[٧٩] وعدداً من الأوراق في إدارة الوثائق الجارية وتنظيم المحفوظات وإعداد لوائحها واستخدام الوسائط الحديثة في المجال من خلال إصدارات المنظمة العربية للعلوم الإدارية تشكل في مجملها رؤيته في هذا الفرع من فروع التخصص.[٨٠]

هذا وقد رصد المتخصصون في الحضارة الإسلامية من المستعربين جهوده منذ فترة مبكرة في النصف الثاني من الخمسينات إلى أواخر التسعينيات قبيل وفاته، وأشار إلى تلك الجهود رويمر من ألمانيا، وأستاذه أدولف جروهمان من النمسا، وكلود كاهين من فرنسا، وبسيم قرقوت من يوغسلافيا، وتتسويا أوتوشي من اليابان، وغيرهم.[٨١]

وبعد فهذه إطلالة سريعة على رواد دراسات الوثائق في الجامعة المصرية، تلقي الضوء على جهدهم لكنها لا توفيهم كل حقهم.

هوامش البحث:

[1] تأسس بالقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١، "الوقائع المصرية" العدد السادس الصادر في ١٨ يناير سنة ١٩٥١؛ انظر نص القانون في: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات عبر خمسين عاما (١٩٥١ - ٢٠٠٠)، كتاب تذكاري بمناسبة العيد الذهبي للقسم، المكتبة الأكاديمية القاهرة، ٢٠٠٢، ص ص ٣٥٧ - ٣٦١.

[2] انظر: مصطفى علي أبو شعيشع: تطور دراسة علوم الوثائق في مصر، في (الوثائق والمعلومات، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ٢٠٠٣، ص ص ٢٥١ - ٢٨٢) ص ٢٥٥؛ محمد المهدي: عرض تاريخي لدراسة علوم الوثائق والمكتبات في الجمهورية العربية المتحدة ١٩٥١ - ١٩٦٤، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٦٤، ص ٦؛ صدر القرار الوزاري رقم ٦١١ لسنة ١٩٥٤ بإصدار اللائحة الأساسية لكلية الآداب بجامعة القاهرة متضمنا تحويل معهد الوثائق والمكتبات إلى قسم من أقسام الكلية.

[3] انظر: قسم المكتبات والوثائق والمعلومات عبر خمسين عاما (١٩٥١ - ٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦.

[4] انظر: عماد أبو غازي: التكوين الأرشيفي في مصر تقويم للتجربة واستشراف للمستقبل، في: الندوة العلمية حول: التكوين الأرشيفي في ظل المجتمع المعرفي: الحاجيات والتحديات، الفرع الإقليمي العربي للمجلس الدولي للأرشيف والجامعة اللبنانية، بيروت (٢٤ - ٢٦ نوفمبر ٢٠٠٤).

[5] انظر: عبد اللطيف إبراهيم: إعداد المشتغلين بالوثائق (مجلة المكتبة العربية، مج ١، ع ٤، مارس ١٩٦٤) القاهرة، ١٩٦٤، ص ص ٢ - ٣.

[6] المذكرة الإيضاحية للقانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١.

[7] القانون رقم ٩ لسنة ١٩٥١، مادة ١.

[8] انظر: المذكرة الإيضاحية لمشروع المرسوم بمشروع قانون بإنشاء معهد الوثائق والمكتبات بجامعة فؤاد الأول وباللائحة الأساسية لهذا المعهد.

[9] تأسست مدرسة الوثائق في فرنسا سنة ١٨٢١ لتلبي احتياجا علميا لدراسة الوثائق المرتبطة بالتاريخ القومي لفرنسا، في مرحلة ما بعد الثورة الفرنسية الكبرى وتأسيس الدولة القومية الحديثة، انظر: عبد اللطيف إبراهيم، المرجع السابق، ص ٢.

[10] حول تطور الكتابة التاريخية في مصر انظر: عاصم الدسوقي: مصر المعاصرة في دراسات المؤرخين المصريين دراسة في الكم والكيف، دار الحرية، القاهرة، ١٩٧٦، ص ص ٢٢ - ٢٣؛ رءوف عباس: ملاحظات حول تكوين المؤرخ المصري، في (المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠ - ١٩٩٥، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ١٧ - ٢٣) ص ص ١٨ - ١٩؛ محمد عبد الرحمن برج: حصاد المدرسة التاريخية المصرية في التاريخ السياسي، في (المدرسة التاريخية المصرية ١٩٧٠ - ١٩٩٥، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٥٧ - ٦٣) ص ص ٥٧ - ٥٨؛ أنور عبد الملك: الشارع المصري والفكر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩٧، ص ١٤٠ وما بعدها.

[11] محمد صبري السوربوني (١٨٩٠؟ - ١٩٧٨) مؤرخ مصري بارز من الرعيل الأول من المؤرخين الأكاديميين في مصر، أكمل دراسته للتاريخ بفرنسا، كان له اهتمام بالدراسات الأدبية إلى جانب اشتغاله بالتاريخ، حول السوربوني انظر: أحمد حسين الطماوي: سيرة تاريخية وصورة حية، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٨٦؛ وحول دوره في تأسيس معهد الوثائق والمكتبات، انظر: سلوى علي ميلاد: الدكتور محمد صبري السوربوني أول رئيس لأول قسم للوثائق والمكتبات

بالجامعات المصرية، في (صبري السوربوني بعد ربع قرن على رحيله، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣.

[١٢] تولى الدكتور طه حسين وزارة المعارف العمومية في الفترة من ١٢ يناير ١٩٥٠ إلى ٢٧ يناير ١٩٥٢، انظر: فؤاد كرم: النظارات والوزارات المصرية، الجزء الأول، مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر، دار الكتب، القاهرة، ص ص ٤٨٤ ـ ٤٧٩، وذلك في وزارة الوفد الأخيرة التي رأسها مصطفى النحاس باشا عقب انتخابات برلمانية نزيهة، وقد تولت تلك الحكومة أمر البلاد في ظروف تاريخية مهمة، واتخذت قرارات ذات شأن في تاريخ مصر؛ فهي الوزارة التي ألغت معاهدة ١٩٣٦ مع بريطانيا، ودعمت الكفاح الشعبي المسلح ضد الوجود البريطاني في منطقة القناة، وعلى صعيد السياسات التعليمية أقرت تلك الوزارة مجانية التعليم العام تطبيقا للشعار الذي رفعه طه حسين: "التعليم كالماء والهواء"، وقد أقال الملك فاروق تلك الوزارة في اليوم التالي لحريق القاهرة الذي وقع في ٢٦ يناير ١٩٥٢، وحول تلك المرحلة وأهميتها في التاريخ المصري، انظر: عبد الرحمن الرافعي: في أعقاب الثورة المصرية ثورة سنة ١٩١٩، ج ٣، ط ٢، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٩، ص ٢٩٧ وما بعدها؛ مقدمات ثورة ٢٣ يوليه سنة ١٩٥٢، ط ٢، مكتبة نهضة مصر، القاهرة، ١٩٦٤، ص ١٧ وما بعدها؛ طارق البشري: الحركة السياسية في مصر ١٩٥٢/١٩٤٥، ط ٢، دار الشروق، القاهرة، ١٩٨٣، ص ٤٧٧ وما بعدها.

[١٣] حول نشأة علوم الوثائق واستخدام الوثائق كمصدر للدراسات التاريخية انظر: عبد اللطيف إبراهيم علي: الوثائق القومية، في: (الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، دمشق ٢ ـ ١١ أكتوبر ١٩٧٢، ص ص ٣٤٩ ـ ٣٨٠)، دمشق، ١٩٧٢، ص ص ٣٥٦و٣٥٧؛ محمد محمد خضر: دور الوثائق، (في: الدارة، العدد الرابع السنة الثانية، ص ص ١٧٩ ـ ١٨٨) دارة الملك عبد العزيز، الرياض، ص ص ١٨٣ ـ ١٨٦؛ جمال الخولي: مداخلات في علم الدبلوماتيك العربي، دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، ١٩٩٧، ص ص ٧ ـ ١١؛ ديلماوس (برونو): أصل دراسة علم الأرشيف وتطوره، ترجمة محمد محمد خضر، في: (الاتجاهات الحديثة في المكتبات والمعلومات، العدد الثامن، ١٩٩٧، ص ص ١٩٧ ـ ٢١٢) المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ١٩٩٧، ص ص ٢٠٠ ـ ٢٠٣.

[١٤] حول نشأة الأرشيف الحديث في مصر، انظر: مصطفى أبو شعيشع: الأرشيف المصري في القرن التاسع عشر ـ الدفترخانة المصرية، (في: دراسات في الوثائق ومراكز المعلومات الوثائقية، ص ص ١٣٧ ـ ١٥٨) دار الثقافة العلمية، الإسكندرية، د.ت.

[١٥] أنظر: جروهمان (أدولف): نبذة في علم قراءة الأوراق البردية العربية، (٤ محاضرات ألقيت في المجمع العلمي المصري في إبريل ١٩٣٠) القاهرة، ١٩٣٠، المحاضرة الأولي، ص ٣؛ وعائشة عبد الرحمن: تراثنا بين ماض وحاضر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٧٠، ص١٠٩؛ ومحمود عباس حموده: تاريخ الكتاب الإسلامي، مكتبة غريب، القاهرة، ١٩٧٧، ص ١٧.

[١٦] رغم أن عام ١٨٩٦ يعتبر التاريخ الرسمي لاكتشاف الجينزا، إلا أن هناك مجموعات تم اكتشافه ولم يعلن عنها بشكل واسع من ستينيات القرن التاسع عشر، انظر: حسنين ربيع وآخرون: دليل وثائق أوراق الجنيزا الجديدة، مركز الدراسات الشرقية، كلية الآداب، جامعة القاهرة، ١٩٩٣، ص ٨؛

[١٧] انظر: حسنين ربيع: المصدر السابق، ص ص ٧ ـ ٢٧، سوفاجيه (جان) وكاين (كلود): مصادر دراسة التاريخ الإسلامي، ترجمة: عبد الستار الحلوجي وعبد الوهاب علوب، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة ص ٤٤.

[١٨] أنظر: جروهمان: المرجع السابق، ص ٣؛ وسعيد مغاوري: البرديات العربية في مصر الإسلامية، الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة، ١٩٩٦، ص ص ٢٢١-٢٢٣.

[١٩] انظر: عماد أبو غازي: الوثائق وإعادة إنتاج المعرفة التاريخية عن العالم العربي، في: (انتاج المعرفة عن العالم العربي، حلقة بحثية، القاهرة ٢ ـ ٤ يوليو ٢٠٠٧، المجلس الأعلى للثقافة ومركز

العالم العربي للدراسات المتقدمة بالمملكة المتحدة، تحرير وتقديم: هدى الصدة، ص ص ٦٩ ـ ٩٤) المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠١٠، ص ص ٧٦ ـ ٨١.

[٢٠] صدرت طبعته الأولى خلال سنتي ١٨٨٨ و١٨٨٩ عن مطبعة بولاق بأمر من الخديوي توفيق.

[٢١] صدرت الطبعة الأولى لتقويم النيل بين عامي ١٩١٥ و١٩٣٦.

[٢٢] ولد على بهجت عام ١٨٥٨ فى قرية بها العجوز بمديرية بنى سويف سنة ١٨٥٨، وتنقل فى سنوات تعليمه من المدرسة الناصرية إلى المدرسة التجهيزية، فسنتين فى مدرسة المهندسين ومنها إلى مدرسة الألسن عند إنشائها والتى أهلته لوظيفة مترجم بالمدرسة التجهيزية عام ١٨٨٢ ليكون مفتشا بعد عشر سنوات فى المدارس الإبتدائية التابعة للأوقاف ثم رئيسا لإدارة الترجمة بوزارة المعارف، وانتقل بعد ذلك إلى الحقل الأثري الذي ترك فيه بصمات مهمة. انظر: مصطفى عبد الرازق: في رثاء علي بهجت، مجلة المجمع العلمي المصري، الجزء السادس، ٢٣- ١٩٢٤، ص ص ١٠٣ ـ ١٠٤؛ ضياء أبو غازي وعماد أبو غازي: على بهجت ١٨٥٨- ١٩٢٤- ١٩٧٤، طبعة محدودة، القاهرة، ١٩٧٤.

[٢٣] ففي عام ١٨٩٨ نشر مقالا بمجلة الموسوعات في عددها الأول الصادر في ١٥ نوفمبر بعنوان "نبذة تاريخية شرعية"، ضمنه دراسة لوثيقة زواج عبد الله جاك مينو وزبيدة الرشيدية، مع نشر لها: علي بهجت: نبذة تاريخية شرعية، مجلة الموسوعات، المجلد الأول، العدد الأول، ١٥ نوفمبر ١٨٩٨، ص ص ٥ ـ ٢٣؛ وفي العام التالي عاد فنشر المقال بالفرنسية في حوليات المجمع العلمي المصري: Bahgat,ali:acte de marriage du general abdallah menou avec la dame zobaidah, Bie, ٣eserie, ٩٢, Le Caire, ١٨٩٩, p.p. ٢٢١-٢٣٥.

وقد عاد بعدها بعام لينشر في ١٩٠٠ مقالا عن عبد الله مينو وزوجته السيدة زبيدة الرشيدية: علي بهجت: الجنرال عبد الله مينو وزوجته السيدة زبيدة الرشيدية، مجلة الموسوعات، ٩/٢، مارس ١٩٠٠، ص ص ٢٥٧-٢٦٥.

[٢٤] حول أعمال علي بهجت انظر: ضياء أبو غازي وعماد أبو غازي: المرجع السابق.

[٢٥] انظر: حسن عثمان: منهج البحث التاريخي، ط ٤، دار المعارف، القاهرة، ١٩٨٠؛ حسن الحلوة: علم الوثائق الأرشيفية (الأرشيفستيقا)، دار الثقافة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٧٥، ص ٧؛ عبد اللطيف إبراهيم: الوثائق القومية، في: (الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، دمشق ٢ ـ ١١ أكتوبر ١٩٧٢، ص ص ٣٤٩ ـ ٣٨٠)، دمشق، ١٩٧٢، ص ص ٣٤٩ ـ ٣٥٠؛ عماد أبو غازي: الوثائق وإعادة إنتاج المعرفة التاريخية عن العالم العربي، ص ص ٧٣ ـ ٧٥.

[٢٦] عماد أبو غازي: الوثائق وإعادة إنتاج المعرفة...، ص ٨١.

[٢٧] انظر: عبد اللطيف إبراهيم: الوثائق في خدمة الآثار ـ العصر المملوكي، (في: دراسات في الآثار الإسلامية ـ مجموعة مختارة من الأبحاث العلمية حول الآثار الإسلامية، قدمت في الدورات المتعاقبة لمؤتمر الآثار في البلاد العربية من عام ١٩٤٧ إلى عام ١٩٧٧، ص ص ٣٨٩ ـ ٤٨٢) المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٩.

[٢٨] أنهى الدكتور أحمد دراج رسالته للدكتوراه في الخمسينيات لكنها لم تنشر إلا في الستينيات من القرن الماضي، انظر:

Darrag, Ahmad: L' EGYPTE SOUS LE RÈGNE DE BARSBAY ٨٢٥ – ٨٤١ / ١٤٢٢ – ١٤٣٨, Institut Français De Damas, Damas, ١٩٦١.

[٢٩] أنهى محمد أمين دراسته للدكتوراه عن الأوقاف في مصر في عام ١٩٧٢، ونشرت بعدها بسنوات في كتاب، انظر: محمد محمد أمين: الأوقاف والحياة الاجتماعية في مصر ٦٤٨ ـ ٩٢٣ هـ / ١٢٥٠ ـ ١٥١٧ م دراسة تاريخية وثائقية، دار النهضة العربية بالقاهرة، ١٩٨٠.

[٣٠] درس قاسم عبده قاسم الذي يعد واحدا من أهم المتخصصين في تاريخ العصور الوسطى الإسلامية في العالم العربي أوضاع أهل الذمة في مصر في العصور الوسطى في رسالته للدكتوراه التي حصل عليها في سبعينيات القرن الماضي مستعينا بالوثائق الأرشيفية، وقد نشرت الرسالة في أكثر من طبعه، آخرها عام ٢٠٠٣، انظر: قاسم عبده قاسم: أهل الذمة في مصر من الفتح الإسلامي حتى نهاية المماليك ـ دراسة وثائقية، عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، القاهرة، ٢٠٠٣.

[٣١] عبد الرحيم عبد الرحمن عبد الرحيم: الريف المصري في القرن الثامن عشر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٨٦، وأصل هذا الكتاب رسالة حصل بها الدكتور عبد الرحيم على الدكتوراه.

[٣٢] أجيزت رسالة الدكتوراه تحت إشراف الدكتور أحمد الحتة من معهد الدراسات الأفريقية بجامعة القاهرة سنة ١٩٧٩.

[٣٣] بدأت نللي حنا اهتمامها بالوثائق بدراستها عن بولاق في سبعينيات القرن الماضي، ثم واصلت الاستاد إلى الوثائق في رسالتها للدكتوراه التي بدأتها عام ١٩٨١، وحصلت عليها من جامعة أكس آن بروفانس، تحت إشراف المؤرخ الكبير أندريه ريمون، وقد نشرت ترجمتها العربية عام ١٩٩٣، نللي حنا: بيوت القاهرة في القرنين السابع عشر والثامن عشر ـ دراسة اجتماعية معمارية، ترجمة: حليم طوسون، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ١٩٩٣.

[٣٤] محمد عفيفي عبد الخالق: الأوقاف والحياة الاقتصادية في مصر في العصر العثماني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ١٩٩١، الكتاب في الأصل كان رسالته للماجستير التي أجيزت في الثمانينيات.

[٣٥] محمد حسام إسماعيل: مدينة القاهرة من ولاية محمد علي إلى إسماعيل ١٨٠٥ ـ ١٨٧٩، دار الآفاق العربية، القاهرة، ١٩٩٧.

[٣٦] خالد فهمي: كل رجال الباشا محمد علي وجيشه وبناء مصر الحديثة، ترجمة: شريف يونس، دار الشروق القاهرة، ٢٠٠١؛ والكتاب كان في الأصل رسالة الدكتوراه التي حصل عليها خالد فهمي من جامعة أكسفورد.

[٣٧] محمد حاكم سوسيولوجي مصري حصل على الماجستير من قسم الاجتماع بكلية الآداب بجامعة القاهرة في تسعينيات القرن الماضي، وكان موضوعه عن العلاقة بين الريف والمدينة في مصر في النصف الأول من القرن التاسع عشر، وقد نشرت الدراسة في كتاب عام ٢٠٠٧، انظر: محمد حاكم: أيام محمد علي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٧.

[٣٨] عماد أبو غازي: الوثائق وإعادة إنتاج المعرفة...، ص ص ٨١ ـ ٨٨.

[٣٩] انظر: أحمد حسين الطماوي: ببليوجرافيا أعمال محمد صبري السوربوني، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٣، ص ص ٢٦ ـ ٢٧.

[٤٠] محمد صبري. الثورة المصرية – من خلال وثائق حقيقية وصور التقطت أثناء الثورة. جزء ١/ محمد صبري السوربوني؛ ترجمة مجدي عبد الحافظ وعلى كورخان. القاهرة: المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٣.

[٤١] صدرت عدة طبعات لهذا الكتاب أولها عام ١٩٢٧ بعنوان أدب وتاريخ وأخرها طبعة المجلس الأعلى للثقافة؛ محمد صبري: أدب وتاريخ واجتماع، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ٢٠٠٩.

[٤٢] محمد صبري: الشوامخ، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٤٤ – ١٩٤٦.

[٤٣] محمد صبري: خليل مطران أروع ما كتب، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٠.

[٤٤] محمد صبري: الشوقيات المجهولة، مطبعة دار الكتب، القاهرة، ١٩٦٠ – ١٩٦١.

[٤٥] محمد أحمد حسين: الوثائق التاريخية، مطبعة جامعة القاهرة، ١٩٥٤.

[٤٦] انظر: محمد سالم غنيم (محررًا): قسم المكتبات والوثائق وتقنية المعلومات ـ ٦٥ عامًا في خدمة تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر والوطن العربي ١٩٥١ ـ ٢٠١٥، كتاب تذكاري، الطبعة الثانية مزيدة ومنقحة، جامعة القاهرة، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٤٨٢ ـ ٤٨٥، مع ملاحظة أن القائمة لا تشمل كل الإنتاج العلمي له.

[٤٧] محمد حمدي البكري: رموز الأعداد في الكتابات العربية (مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج ١٦، ج ٢، ديسمبر ١٩٥٤، ص ص ٧٣ ـ ٨٤) مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٥٥.
[٤٨] محمد حمدي البكري: وثائق عربية بأبجديات غير عربية (مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج ١٧، ج ١، مايو ١٩٥٥، ص ص ٢٥ ـ ٤٩) مطبعة جامعة القاهرة، القاهرة، ١٩٥٦.
[٤٩] انظر على سبيل المثال بحثه المهم: تاريخ مصر في محفوظات البندقية، وثائق غير منشورة، السلسلة الأولى: المعاهدات (١) سفارة بييرو دييدو ومعاهدة تنازل مصر عن قبرص ١٤٩٠، مكتبة ومطبعة المصري، القاهرة، ١٩٥٦.
[٥٠] ديوان المعية السنية، السجل الأول، دار الوثائق القومية التاريخية، القاهرة، ١٩٦٠.
[٥١] توفيق إسكندر: في الوثائق التاريخية، محاضرات غير منشورة، (طبعة محدودة) مركز التدريب بوزارة الثقافة والإرشاد القومي، القاهرة، د.ت.
[٥٢] ديل (شارل): البندقية جمهورية أرستقراطية، ترجمة أحمد عزت عبد الكريم وتوفيق إسكندر، دار المعارف، القاهرة، ١٩٤٨.
[٥٣] نف (إيمري): المؤرخون وروح الشعر: دراسة لإسهام الأدب والعلوم الأدبية في تدوين التاريخ منذ عهد فولتير، ترجمة: توفيق اسكندر ومحمد شفيق غربال، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ١٩٦١.
[٥٤] بحوث في التاريخ الاقتصادي، الجمعية المصرية للدراسات التاريخية، القاهرة، ١٩٦١؛ وحول الإنتاج العلمي لتوفيق إسكندر، انظر: محمد سالم غنيم (محررًا): المرجع السابق ص ص ٤٨٥ ـ ٤٨٦، و القائمة لا تشمل كل انتاجه العلمي.
[٥٥] حسن علي الحلوة: الديبلوماتيقا. مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة. مج٢٧، ١٩٦٥.
[٥٦] حسن على الحلوة: علم الوثائق الأرشيفية (الأرشيفستيقا)، دار الثقافة، القاهرة، ١٩٧٥.
[٥٧] انظر على سبيل المثال: حسن الحلوة: ملاحظات على تحقيق نص زواج من القرن الخامس الهجري، مجلة كلية الآداب، جامعة القاهرة، مج ٢٥، ج٢، ديسمبر١٩٦٣.
[٥٨] حول الإنتاج العلمي للدكتور حسن الحلوة، انظر: محمد سالم غنيم (محررًا): المرجع السابق، ص ص ٤٩٨ ـ ٥٠٠.
[٥٩] دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري؛ رسالة دكتوراه غير منشورة تحت إشراف أدولف جروهمان ومحمد مصطفى زيادة وفريد شافعي، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ قسم الآثار، ١٩٥٥.
[٦٠] ممن درسوا على يديه في الماجستير أو الدكتوراه وقدموا إسهامًا مهمًا في مجال دراسة الوثائق: د. محمود عباس حمودة، ود. سلوى علي ميلاد، ود. زينب محفوظ هنا، ود. ناهد حمدي أحمد، ود. جمال مرسي الخولي، ود. محمد إبراهيم السيد، ود. إيمان أبو سليم، ود. جيهان عمران، ود. إنصاف عمر، ود. حسن خليل.
[٦١] عبد اللطيف إبراهيم: دراسات تاريخية وأثرية في وثائق من عصر الغوري؛ رسالة دكتوراه غير منشورة تحت إشراف أدولف جروهمان ومحمد مصطفى زيادة وفريد شافعي، كلية الآداب ـ جامعة القاهرة ـ قسم الآثار، ١٩٥٥.
[٦٢] عبد اللطيف إبراهيم: وثيقة الأمير أخور قراقجا الحسني: دراسة ونشر وتحقيق، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ١٨، ع ٢، ١٩٥٦.

[٦٣] عبد اللطيف إبراهيم: التوثيقات الشرعية والإشهادات في ظهر وثيقة الغوري: دراسة ونشر وتحقيق، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ١٩، ع١، ١٩٥٧.

[٦٤] منها: وثيقة بيع: دراسة ونشر وتحقيق، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ١٩، ع ٢، ١٩٥٧؛ وثيقة وقف مسرور الشبلي الجمدار: دراسة ونشر وتحقيق، مجلة كلية الآداب ـ جامعة

القاهرة، مج ٢١، ج ٢، ١٩٥٩؛ من وثائق سانت كاترين: ثلاث وثائق فقهية؛ مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ٢٥، ج١، ١٩٦٣؛ من الوثائق العربية في العصور الوسطي: وثيقة استبدال، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ٢٥، ع ٢، ١٩٦٣؛ من الوثائق العربية في العصور الوسطي: خمس وثائق شرعية، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، ع ٢، ١٩٦٩؛ وقفية ابن تغري بردي، في أبحاث ندوة جمال الدين أبو المحاسن بن تغري بردي، المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة، ١٩٧٤.

[٦٥] في مكتبة دير سانت كاترين: دراسة في الوثائق العامة في العصور الوسطى، مجلة جامعة أم درمان الإسلامية، ع ١، ١٩٦٨.

[٦٦] الوثائق في خدمة الآثار: العصر المملوكي؛ الوثائق في خدمة الآثار: وثيقة وقف قايتباي، في دراسات في الآثار الإسلامية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، القاهرة، ١٩٧٩.

[٦٧] عبد اللطيف إبراهيم: من وثائق التاريخ العربي؛ مجلة جامعة القاهرة ـ فرع الخرطوم، ع ٢، ١٩٧١.

[٦٨] نصان جديدان من وثيقة الأمير صرغتمش، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ٢٨، ١٩٦٦.

[٦٩] عبد اللطيف إبراهيم: وثائق الوقف على الأماكن المقدسة، في المؤتمر الأول لدراسات تاريخ الجزيرة العربية، الرياض، ١٩٧٩.

[٧٠] مكتبة عثمانية: دراسة نقدية ونشر لرصيد المكتبة، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ٢٠، ع ٢، ١٩٥٨؛ وثيقة باستلام كتب: دراسة ونشر وتحقيق، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ٢٤، ١٩٦٢.

[٧١] التجليد في مصر الإسلامية: جلدة مصحف بدار الكتب المصرية، مجلة كلية الآداب ـ جامعة القاهرة، مج ٢٢، ع ١، ١٩٦٢؛ بسملة، مجلة المكتبة العربية، ع ١، ١٩٦٣؛ الدنجاوي الخطاط كاتب الوثائق؛ مجلة المكتبة العربية، ع ٢، ١٩٦٣؛ ابن الصائغ الخطاط ومدرسته؛ مجلة المكتبة العربية، ع ٣، ١٩٦٣.

[٧٢] عبد اللطيف إبراهيم: دراسات في الكتب والمكتبات الإسلامية، دار الشعب، القاهرة، ١٩٦٢.

[٧٣] عبد اللطيف إبراهيم: الوثائق القومية: في الحلقة الدراسية للخدمات المكتبية والوراقة والتوثيق والمخطوطات العربية والوثائق القومية، دمشق، ١٩٧٢.

[٧٤] عبد اللطيف إبراهيم: إعداد المشتغلين بالوثائق، مجلة المكتبة العربية، ع ٤، ١٩٦٥.

[٧٥] عبد اللطيف إبراهيم: إعداد الأرشيفيين في البلاد العربية، في ندوة تطوير الأرشيف في البلاد العربية، تونس، ١٩٨٣.

[٧٦] منها على سبيل المثال: عبد اللطيف إبراهيم: الوثائق القومية، مرجع سبق ذكره.

[٧٧] على سبيل المثال: عبد اللطيف إبراهيم: مذكرة للعرض على مجلس كلية الآداب بشأن إنشاء قسم مستقل للوثائق والمعلومات، غير منشورة، ١٩٨٢؛ عبد اللطيف إبراهيم: ملاحظات حول مقترحات تطوير الدراسة بقسم المكتبات والوثائق، ورقة غير منشورة مقدمة للندوة العلمية الثانية لقسم المكتبات والوثائق، نحو تطوير دراسة المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر، ١٦ ـ ١٧ سبتمبر ١٩٩٢.

[٧٨] عبد اللطيف إبراهيم: إعداد وتدريب أمناء المكتبات الجامعية ووضعهم الأكاديمي، في ندوة أمناء ومديري المكتبات بالجامعات العربية، بغداد، مارس ١٩٧٢.

[٧٩] دار المحفوظات وأهميتها، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٤؛ دار الوثائق التاريخية وأهميتها، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٤.

[٨٠] منها: لائحة الحفظ وطرق إعدادها، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٤؛ مبادئ التعرف على الأوراق، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٤؛ مخازن الحفظ المحلية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة ،١٩٧٤؛

صيانة الأوراق، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٤؛ التشريعات التي تنظم أعمال المحفوظات، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٤؛ استخدام الميكروفيلم، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، ١٩٧٤.

[٨١] انظر: عماد أبو غازي: عبد اللطيف إبراهيم ودوره في دراسة الوثائق العربية، بحث مقدم في مؤتمر خمسون عاما على تخصص المكتبات والوثائق والمعلومات في مصر: تحديات الواقع وآفاق المستقبل، والذي عقد بكلية الآداب جامعة القاهرة في الفترة من ٢ إلي٤ أكتوبر ٢٠٠٢.